الحدث

يواصل الاحتلال الإسرائيلي جرائمه بحق أهالي غزة، وذلك على وقع فشل المفاوضات في التوصل إلى هدنة، تبدو مستبعدة قبل حلول شهر رمضان، وفق الولايات المتحدة، وذلك فيما يعمل الجيش الإسرائيلي على تكريس وجوده لفترة طويلة في القطاع

مصابة بقصف إسرائيلي على دير البلح أمس (فرانس برس)

العدوان على غزة

واشنطن تستبعد هدنة قبل رمضان

تدهور كل ساعة

قالت رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش إن الحرب في غزة حطمت «كل معاني الإنسانية المشتركة»، داعية إلى وقف الأعمال العدائية. ولفتت في بيان أمس إلى أنه بعد خمسة أشهر من الحرب «يتدهور الوضع في قطاع غزة كل ساعة ولا يوجد مكان آمن للذهاب إليه».

غزة ـ **العربي الجديد**

في موازاة استمرار ارتفاع أعداد الشهداء والمصابين في غزة مع تواصل العدوان الإسرائيلي على القطاع للشهر السادس على التوالي، لا تبدو فرص تحقيق هدنة قبل حلول شهر رمضان (المتوقع أن يبدأ غداً الاثنين أو الثلاثاء) كبيرة، خصوصاً مع استبعاد الرئيس الأميركي جو بايدن التوصل إلى اتفاق، وذلك في ظل تعنّت إسرائيلي لا سيما برفض عودة كل المهجرين من شمال غزة إلى مناطقهم. يأتي ذلك مع الكشف عن إنشاء الجيش الإسرائيلي طريقاً يقسم القطاع إلى جزأين، بهدف ترسيخ السيطرة على المنطقة لأشهر وربما لسنوات مقبلة.

وأعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، مساء الجمعة، أنّ التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة بحلول شهر رمضان «يبدو أمراً صعباً». وأعرب في تصريحات للصحافيين عن قلقه «الشديد» من العنف الذي يمكن أن يندلع في القدس المحتلة خلال رمضان. ويأتي كلام بايدن مع استمرار الجهود الأميركية للدفع إلى اتفاق، مع وجود مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي ايه) وليام بيرنز في المنطقة لهذا السبب، وهو التقى أمس السبت رئيس «الموساد» دافيد برنيع في إحدى الدول العربية لبحث صفقة تبادل الأسرى وإرساء الهدنة، وفق ما أفاد موقع «والاه» الإسرائيلي نقلاً عن مصادر أمس السبت. ويأتي ذلك في حين لم تبرز أي مؤشرات على إمكان استئناف مباحثات القاهرة التي جرت في الأيام الأخيرة من دون التوصل إلى أي اتفاق خلالها. من جهته، دعا رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، قادة ورموز وعلماء الأمة العربية والإسلامية، إلى التحرك على مختلف الصعد السياسية والدبلوماسية والقانونية لوقف العدوان على غزة، مشدداً على ضرورة ممارسة الضغط على العواصم الدولية الداعمة للاحتلال بهدف إجباره على وقف الحرب بشكل فوري غير مشروط. جاء ذلك في رسالة بعثها هنية لقادة ورموز وعلماء الأمة العربية والإسلامية، بمناسبة قرب شهر رمضان، ونشرتها الحركة على حسابها بمنصة «تليغرام».

في هذا الوقت، يعمل الاحتلال على تكريس وجوده في قطاع غزة، وقالت شبكة «سي أن أن» الأميركية أمس السبت إنها أجرت تحليلاً لصور الأقمار الصناعية أظهر أن الجيش الإسرائيلي ينشئ طريقاً برياً يقسم قطاع غزة إلى جزأين، ويصل حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وذلك ضمن ما يقول مسؤولون إسرائيليون إنه «جزء من خطة أمنية للسيطرة على المنطقة لأشهر وربما لسنوات مقبلة». وأوضحت أن صورة التقطت بالأقمار الصناعية في 6 مارس/آذار الحالي، أظهرت أن الطريق الشرقي الغربي، الذي كان قيد الإنشاء منذ أسابيع، يمتد على عرض بطول 6.5 كيلومترات من حدود قطاع غزة الشرقية حتى شاطئ البحر الأبيض المتوسط غرباً، ويفصل شمال غزة، بما في ذلك مدينة غزة، عن جنوب القطاع. ويسعى الاحتلال من خلاله لقطع أوصال قطاع غزة، والسيطرة على الممر الذي يفصل المناطق الشرقية عن وادي غزة. وأضافت «سي أن أن» أن جيش الاحتلال أكد لها أنه يستخدم الطريق «لإنشاء موطئ قدم عملياتي في المنطقة» والسماح «بمرور القوات وكذلك المعدات اللوجستية». ورداً على سؤال آخر عن اكتمال الطريق، قال جيش الاحتلال إن «الطريق كان موجوداً قبل الحرب، ويُعمَل على تجديده بسبب إتلاف المركبات المدرعة له». من جهته، قال وزير الشتات في حكومة الاحتلال عميحاي شيكلي، في تصريح لـ«سي أن أن»، إن الطريق سيمكّن الجيش الإسرائيلي من القيام بسهولة باقتحام شمال مدينة غزة وجنوبها، والمنطقة الوسطى من القطاع. وكشف أن الطريق سيستخدمه جيش الاحتلال لمدة عام على الأقل، وسيكون فيه ثلاثة مسارات: واحد للدبابات الثقيلة والمدرعات، وآخر للمركبات الخفيفة، وثالث للحركة السريعة. بدورها، اعتبرت مديرة برنامج الاستخبارات والأمن القومي والتكنولوجيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، إميلي هاربينغ، أن الطريق «سيسهل التدقيق بهوية الأشخاص الذين يتنقلون ذهاباً وإياباً بين الشمال والجنوب ومحاولة معرفة ما إذا كان أي منهم من مقاتلي حماس».

ميدانياً، واصل الجيش الإسرائيلي عدوانه على غزة، وقصف أحد أكبر الأبراج في مدينة رفح جنوبي القطاع. واستهدفت الطائرات الحربية برج المصري السكني المكون من 12 طابقاً وسط رفح بخمسة صواريخ. وقال أحد سكان البرج الذي كان يعيش به نحو 300 شخص لـ«رويترز» إن إسرائيل أعطتهم تحذيراً وأمهلتهم 30 دقيقة للفرار من المبنى. كما أدى القصف الإسرائيلي إلى سقوط عشرات الضحايا أمس في مناطق مختلفة من غزة، لا سيما في خانيونس، وغربي مخيم النصيرات، وفي حي الزيتون بمدينة غزة، وفي جباليا شمالي القطاع.

كما استشهد عدد من الفلسطينيين وأصيب آخرون، أمس، في استهداف الجيش الإسرائيلي مجدداً لممرات الأشخاص أثناء انتظارهم شاحنات مساعدات شرق مدينة غزة وغربها، كما نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر طبية. كما قال المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة أشرف القدرة إن ثلاثة أطفال فلسطينيين توفوا ليلاً بسبب الجفاف وسوء التغذية في مستشفى الشفاء. وبذلك ارتفع عدد الفلسطينيين الذين توفوا لأسباب مماثلة خلال 10 أيام تقريباً إلى 23 شخصاً.

وأعلنت وزارة الصحة في غزة أمس ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 30960 شهيداً و72524 مصاباً منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وأضافت أن قوات الاحتلال ارتكبت 10 مجازر راح ضحيتها 82 شهيداً و122 إصابة، خلال 24 ساعة. كما قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إن عدد ضحايا الحرب بلغ 110 آلاف من الشهداء والجرحى والمفقودين، فضلاً عن نزوح 90 في المائة من سكان القطاع. وفي منشور عبر «تليغرام»، ذكر المكتب أن الأضرار والخسائر المباشرة المسجلة بلغت أكثر من 30 مليار دولار.

في هذا الوقت، قال الجيش الأردني أمس السبت إنه نفذ «10 إنزالات جوية بالاشتراك مع دول شقيقة وصديقة استهدفت عدداً من المواقع في شمال غزة». من جهتها، اعتبرت منظمة أطباء بلا حدود عزم الولايات المتحدة إنشاء ميناء إنساني مؤقت في غزة، محاولة لحجب الأنظار عن المشكلة الحقيقية المتمثلة في الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وطالبت المديرة التنفيذية لأطباء بلا حدود في الولايات المتحدة، أفريل بينوا، في بيان، حكومة الرئيس جو بايدن بالضغط على إسرائيل لفتح المعابر الحدودية الجاهزة لإدخال المساعدات.

بايدن: التوصل لوقف إطلاق النار بحلول رمضان أمر صعب

الجيش الإسرائيلي ينشئ طريقاً يقسم قطاع غزة إلى جزأين

استهدفت طائرات الاحتلال منازل في عدة قرى جنوبية

من الغارات الإسرائيلية على دير البلح، الأربعاء الماضي (رييع ضاهر/فرانس برس)

متابعة

الأميركيون يضغطون لقطع تمويل «حزب الله» و«حماس»

تسعى الولايات المتحدة، لمنع تحويل الأموال إلى حركة حماس و«حزب الله» في لبنان، بحسب ما كُشف أمس، فيما استمر التصعيد الميداني جنوباً

بيروت ـ **العربي الجديد**

مع تواصل المواجهات على الجبهة اللبنانية بين «حزب الله» والاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، برز طلب أميركي بشأن تمويل الحزب وحركة «حماس». وكشفت وكالة «أسوشييتد برس»، أمس السبت، أن نائب مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون آسيا والشرق الأوسط في مكتب تمويل الإرهاب والجرائم المالية جيسي بيكر، زار بيروت يومي الخميس والجمعة الماضيين، وحث السلطات اللبنانية على منع تحويل الأموال إلى حركة «حماس» عبر لبنان، بحسب ما قال مسؤولون. وقال مسؤول في وزارة الخزانة الأميركية، تحدث شرط عدم الكشف عن هويته، لـ«أسوشييتد برس»، إن بيكر أبلغ السلطات اللبنانية «بمخاوف محددة» بشأن «حركة أموال حماس عبر لبنان، وأموال حزب الله القادمة من إيران إلى لبنان ثم إلى مناطق إقليمية أخرى»، داعياً إلى «إجراءات استباقية» لمكافحتها. وأضاف المسؤول أن الجماعات تحتاج إلى تدفق الأموال لدفع رواتب مقاتليها والقيام بعمليات عسكرية ولا يمكنها تحقيق أهدافها بطريقة أخرى. وشدّد المسؤول على «أن امتثال لبنان للمعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هو ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات من الولايات المتحدة وبقية العالم وإخراج البلاد من أزمتها التي طال أمدها». وأوضح أن «بيكر طالب لبنان باتخاذ إجراءات صارمة ضد القطاع الكبير من شركات الخدمات المالية غير المشروعة، التي ازدهرت خلال انهيار النظام المصرفي الرسمي في البلاد على مدى أربع سنوات من الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك الصرافة غير القانونية وعمليات تحويل الأموال غير المرخصة». وتعليقاً على جولة بيكر اللبنانية، أكد المتحدث باسم «حماس» في لبنان، وليد الكيلاني، لـ«أسوشييتد برس»، أنه لا يملك «معلومات» حول هذا الأمر. أما المتحدث الرسمي باسم المصرف المركزي اللبناني حليم برتي، فكشف للوكالة، أن مسؤولين في المصرف التقوا بيكر، واصفاً الاجتماعات بأنها «إيجابية للغاية». وأشار إلى أن «المصرف المركزي يقوم بدوره لتنظيم شركات الخدمات المالية المرخصة، لكن أولئك الذين يعملون من دون ترخيص ليسوا ضمن ولايتنا القضائية، ويجب التعامل معهم من جهات إنفاذ القانون».

في إطار التصعيد بين «حزب الله» وإسرائيل، أشار نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، مساء أول من أمس الجمعة، إلى أنه «في حال هاجمت إسرائيل لبنان سنواجهها وستلعن الساعة التي قررت فيها مهاجمة لبنان»، مشيراً في احتفال تأبيني لـ«الشهداء المعلمون في بيروت»، إلى أن «بعضهم يقول إننا نخسر، صحيح كلانا يخسر، إنما ما نخسره نبني عليه انتصار المستقبل، أما ما يخسرونه فإنهم يبنون عليه هزيمة المستقبل».

ميدانياً، استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، أمس السبت، منازل في مجدل زون وكفرا وبليدا، ودمّرتها، كما أغارت على الطريق بين عيتا الشعب وحرج الحدب في أطرافها الغربية، في استمرارية للتصعيد الميداني في الجنوب اللبناني. واستهدفت دبابة «ميركافا» إسرائيلية منزلاً في الضهيرة، بحسب ما أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية.

وذكرت وسائل إعلام «حزب الله»، أنه أثناء قيام قوة مشتركة من الجيش اللبناني و«قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (اليونيفيل) بدورية روتينية بين موقعي الحدب والراهب، غربي عيتا الشعب، أطلقت قوات الاحتلال، من مستوطنة «شتولا» في الجليل الفلسطيني المحتل، رشقات رشاشة ترهيبية في محيط سير الدورية.

واستهدف «حزب الله»، أمس السبت، موقع البغدادي بصاروخ «بركان»، وتجمعاً لجنود إسرائيليين في محيط قلعة هونين، وموقع زبدين. ودوّت صفارات الإنذار مراراً أمس، في أنحاء متفرقة من الجليل. ذكرت تقارير إسرائيلية، أنه تم استهداف منطقة «معالي يوسف» في الجليل، بـ6 صواريخ أطلقت من الجنوب اللبناني. كما أطلق صاروخ من لبنان سقط على منطقة مفتوحة في مستوطنة «مارغليوت».

وكان الطيران الحربي الإسرائيلي، قد أغار ليل الجمعة ـ السبت، على أطراف بلدة الناقورة وعلى جبل اللبونة. وذكرت «الوكالة الوطنية» أنها «ليست المرة الأولى التي يستهدف بها العدو الإسرائيلي حرج جبل اللبونة الذي أحرق أكثر من ثلثيه منذ بداية الحرب (في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد يوم على بدء عملية طوفان الأقصى في غزة)». وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي، ليل الجمعة ـ السبت، محيط بلدات الناقورة وجبل اللبونة وجبل العلام وعلما الشعب ورامية، كما أطلق الاحتلال نيران رشاشاته الثقيلة باتجاه الأحراج المتاخمة لرامية وعيتا الشعب والبستان.

الحدث

مانحون يقرّون بالدور «الحيوي» للوكالة المعرضة لخطر التفكك

«أونروا» متفائلة باستئناف تمويلها

اعلنت كندا والسويد، خلال اليومين الماضيين، استئنافهما تمويل وكالة «أونروا»، التي يسعى الاحتلال إلى إنهاء عملها، مستغلاً الحرب، في إطار خطته لتصفية القضية الفلسطينية. ويعود التمويل، بالتوازي مع تقرير أممي يتهم الاحتلال بتعذيب موظفين في الوكالة في السجون، ووضع إنساني ينحدر إلى حدود المجاعة في غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

بعد حوالى شهر ونصف شهر على تعليق عدد من الدول المانحة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تمويلها، إثر مزاعم إسرائيلية بأنّ 12 موظفاً في الوكالة شاركوا في هجوم حركة «حماس» على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عادت دول عدة تباعاً إلى استئناف التمويل، في خطوة من شأنها إفشال المخطط الإسرائيلي الذي يستغلّ حرب غزة للتصويب على الوكالة وإنهاء عملها.

وكانت دول عدة، على رأسها الولايات المتحدة، قد أعلنت تباعاً منذ 26 يناير/ كانون الثاني الماضي تعليق تمويل «أونروا»، بعد ادعاءات الاحتلال بالتورط المزعوم لموظفين في الوكالة بالمشاركة في هجوم 7 أكتوبر. وأثار تعليق التمويل قلقاً لدى منظمات وجهات حقوقية عدة، خشية انقطاع عمل الوكالة الذي يعد شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، سواء في فلسطين المحتلة أو خارجها.

وانضمت كندا والسويد، أمس السبت، إلى الاتحاد الأوروبي، في إعلان استئناف التمويل، وهو قرار يتزامن مع انهيار الأوضاع الإنسانية في غزة إلى حدود المجاعة من جهة، نتيجة حرب التجويع التي تشنّها إسرائيل على أهل القطاع، ومن جهة أخرى ما يتكشّف من زيف ادعاءات الاحتلال. وكانت «أونروا» قد أكدت، بحسب تقرير لم ينشر لها، بتاريخ فبراير/ شباط الماضي، أن بعض موظفيها الذين أطلق سراحهم من سجون الاحتلال في غزة أخبراً أفادوا بأنهم تعرّضوا لضغوط من سلطات الاحتلال ليصرحوا كذباً بأن الوكالة لها صلات بـ«حماس» وأن موظفين فيها شاركوا في هجوم 7 أكتوبر. وقالت مديرة الاتصالات في «أونروا» جوليت توما إنّ الوكالة تعتزم تسليم المعلومات الواردة في التقرير إلى وكالات داخل وخارج الأمم المتحدة متخصصة في توثيق الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان.

وكانت الأمم المتحدة قد أطلقت عملية مراجعة مستقلة لأنشطة الوكالة تحت قيادة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، التي بدأت مهمتها في منتصف فبراير/ شباط الماضي، ومن المتوقع نشر التقرير النهائي لها في شهر إبريل/ نيسان المقبل. وأكدت كولونا أمس أنها ستزور الأراضي المحتلة والأردن خلال الأيام المقبلة، في غضون ذلك، أعلنت السويد أمس استئناف تقديم التمويل للوكالة، بعدما كانت قد أعلنت في أواخر يناير تعليق مساعداتها لها. وقالت الحكومة السويدية إنها استأنفت التمويل بعد أن وافقت «أونروا» على تعزيز الضوابط الداخلية وإجراء فحوصات إضافية على موظفيها ضمن إجراءات أخرى، مشيرة إلى أنها ستقدم منحة قدرها 20 مليون دولار للوكالة.

كما أعلنت كندا، أول من أمس، على لسان وزير المساعدات الدولية أحمد حسين، أنها ستستأنف تمويل الوكالة، بعدما كانت أوقفته في 26 يناير إثر مزاعم إسرائيل. وقال حسين، في بيان، إن كندا «سترفع الوقف المؤقت لتمويل أونروا»، دون أن يحدد إطاراً زمنياً لذلك، مؤكداً أن الوكالة «تلعب دوراً حيوياً في غزة». وسبق ذلك إعلان رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو يوم الخميس الماضي أن أوتاوا تنتظر نتائج تحقيق داخلي تجريه الأمم المتحدة في مزاعم الاحتلال. وأكد حسين أن بلاده راجعت التقرير المؤقت للتحقيق الأممي وتتطلع إلى النسخة النهائية.

وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت منذ أيام أنها ستسدد مبلغ 50 مليون يورو (54 مليون دولار) إلى وكالة «أونروا»، لكنها ستؤجل سداد 32 مليون يورو في الوقت الذي تنظر فيه في مزاعم إسرائيلية باشتراك 12 موظفاً بالوكالة في هجوم 7 أكتوبر (من أصل 13 ألف موظف في غزة). وإزاء ذلك، أبدى المدير العام لوكالة «أونروا»، فيليب لازاريني، أمس، تفاؤلاً حذراً من استئناف التمويل. وقال لازاريني، في حديث لإذاعة سويسرية (ار تي إس) إنّه يشعر بتفاؤل حذر إزاء اعتزام بعض المانحين استئناف تمويل الوكالة في غضون أسابيع، مشيراً إلى أن «أونروا» كانت «مهددة بالموت» بعد مزاعم الاحتلال. وقال لازاريني: «يحدوني تفاؤل حذر بأنه خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وأيضاً بعد نشر تقرير كاترين كولونا، سيعود عدد من المانحين»، مضيفاً أن «الوكالة مهددة بالموت، إنها معرضة لخطر التفكيك».

وحذّر مدير «أونروا» من أن «الذي على المحك هو مصير الفلسطينيين اليوم في غزة على المدى القصير والذين يمرّون بأزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل على الإطلاق». وأكد أن الوكالة التي يديرها حالياً «هي الوحيدة التي تقدم خدمات عامة للاجئين الفلسطينيين»، موضحاً «نحن أشبه بوزارة للتعليم وللرعاية الصحية الأولية. إذا تخلصنا من هيئة كهذه، فمن سيعيد مليون فتى وفتاة يعانون من صدمات نفسية في قطاع غزة إلى بيئة التعلم من جديد؟». ولا يغطي عمل «أونروا» قطاع غزة فقط، بل الضفة والقدس المحتلتين (فضلاً عن اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات). وفي الضفة، أمس، واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها التي تقوم خصوصاً على الاقتحامات التي باتت تشمل أكثر فأكثر تدمير البنية التحتية، وكذلك الاعتقالات. وفي هذا الإطار، نفّذت ليل الجمعة - السبت اقتحاماً استمر ساعات لمخيم نور شمس شرق مدينة طولكرم شمال الضفة، تخلله تجريف للبنية التحتية، ولم يخل من مواجهات واشتباكات مع المقاومين.

إلى ذلك، أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء حتى صباح أمس 15 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم أسرى سابقون. ورفع ذلك حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر إلى نحو 7505 معتقلين. وتوزّعت الاعتقالات على محافظات نابلس وطوباس ورام الله والخليل، رافقها عمليات اقتحام وتنكيل واسعة، بحسب الهيئة والنادي. ومن بين المعتقلين الشاب عبد الله النابلسي؛ شقيق الشهيد القائد في مجموعة «عرين الأسود» بنابلس واحد مؤسسيها إبراهيم النابلسي، عقب اقتحام منزله في البلدة القديمة من مدينة نابلس. وفي السياق، أصيب طفل فلسطيني، أمس، بجروح برصاص الاحتلال في بلدة عزون شرق قلقيلية شمال الضفة.

من جانب آخر، احتجزت قوات الاحتلال أمس عدداً من رعاة الأغنام في مسافر يطا جنوب الخليل جنوب الضفة، حيث أتلف مستوطنون أيضاً محاصيل زراعية. كذلك حطّم مستوطنون شواهد قبور في مقبرة باب الرحمة، الملاصقة للمسجد الأقصى في القدس المحتلة.

حطّم مستوطنون شواهد قبور في مقبرة باب الرحمة

اقتحمت قوات الاحتلال مخيم نور شمس ودمّرت بنى تحتية فيه

من تجريف البنية التحتية في طولكرم أمس (نضال الشيخ/الأناضول)

مديد والاعتراف بفلسطين

قال رئيس الوزراء الاسباني بيدرو سانشيز، امس السبت، انه سيقترح على البرلمان التصويت لاعتراف مديد بالدولة الفلسطينية بحلول نهاية ولايته في عام 2027. وقال سانشيز، من مدينة بلباو شمالي إسبانيا: «ساقترح على البرلمان اعتراف إسبانيا بالدولة الفلسطينية»، مضيفا: «سنفعل ذلك انطلاقا من قناعة اخلاقية ومن اجل قضية عادلة وانها الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها لدولتين، هما اسرائيل وفلسطين، ان تتعايشا بسلام وامن».

رصد

مواطن يمني يتابع بيان سريع في صنعاء، أمس (Epa)

أكبر هجوم حوثي في البحر الأحمر

تستمر وتيرة التوترات في البحر الأحمر وخليج عدن في التصاعد، مع إعلان الجيش الأميركي، أمس السبت، إسقاطه، مع القوات المتحالفة، 15 مسيّرة هجومية أطلقها الحوثيون. وأفادت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) في بيان، بأن الهجوم الحوثي «الواسع النطاق» وقع قبيل فجر السبت، مشيرة إلى أن القوات الأميركية وحلفاءها رأوا في المسيّرات «تهديداً وشيكاً للسفن التجارية والبحرية الأميركية وسفن التحالف في المنطقة». وأضافت في منشور على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أن «سفن وطائرات البحرية الأميركية إلى جانب العديد من سفن وطائرات التحالف أسقطت 15» من تلك المسيّرات. وتابعت «تُتخذ هذه الإجراءات لحماية حرية الملاحة وجعل المياه الدولية أكثر أمناً وأماناً».

ويُعيد الإعلان الأميركي، قال المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، أمس السبت، في بيان على «إكس»، إن الحوثيين نفذوا «عمليتين عسكريتين نوعيتين، الأولى استهدفت سفينة بروبل فورتشون الأميركية في خليج عدن بعدد من الصواريخ البحرية المناسبة، فيما العملية الثانية استهدفت من خلالها عدداً من المدمرات الحربية الأميركية في البحر الأحمر وخليج عدن» بـ37 مسيّرة. وأضاف سريع أن «العمليتين حققتا أهدافهما بنجاح». وكشفت مواقع تتبّع السفن بنفّاذها الحوثيون. والأسبوع الماضي، غرقت السفينة «روبيمار» المهجورة التي ترفع علم بليز وتديرها شركة لبنانية وعلى متنها 21 ألف طن متري من سماد كبريتات فوسفات الأمونيوم.

(الأناضول، فرانس برس، رويترز)

تشرين الثاني الماضي، تضامناً مع غزة التي تتعرّض لعدوان إسرائيلي منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وكان الهجوم الأكبر للحوثيين، قبل هجوم أمس السبت، قد سُجّل في 9 يناير/كانون الثاني الماضي، حين أسقط الجيشان الأميركي والبريطاني 18 مسيّرة وثلاثة صواريخ أطلقها الحوثيون باتجاه سفن في البحر الأحمر. وقالت لندن آنذاك إن ذلك كان أكبر هجوم للحوثيين الذين يسيطرون على أجزاء واسعة من اليمن بما فيها العاصمة صنعاء، بدوره، أفاد الجيش الفرنسي، أمس السبت، بأن سفينة حربية فرنسية وطائرات مقاتلة دمرت أربع طائرات مسيرة قتالية كانت متجهة نحو بعثة بحرية أوروبية في خليج عدن. وأضاف الجيش في بيان برايه، يكون لأسباب تنظيمية ترتبط بالترتيبات المصرية لاستقبال جرحى أو نقل مسافرين؛ أو ضغوط إسرائيلية على مصر، أو ضمن سياق عملية التفاوض مع «حماس» ودفعها إلى القبول بالمعروض.

وأمس السبت، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن إعادة إعمار قطاع غزة يحتاج إلى 90 مليار دولار، مضيفاً أن «ما حدث في غزة تحدّ لمصر وللمنطقة كلها»، بحسب ما نقلت عنه قناة «القاهرة الإخبارية» المصرية الخاصة. وأكد السيسي أن «معبر رفح مفتوح على مدار 24 ساعة، ونحرص على إدخال المساعدات إلى قطاع غزة».

شرق غرب

اردوغان يدعم «بحزم» حركة حماس

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس السبت، دعمه «الحازم» لقادة حركة حماس، في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقال الرئيس التركي خلال كلمة في إسطنبول «لا يمكن لأحد أن يدفعنا إلى تصنيف حماس منظمة إرهابية. تركيا هي البلد الذي يتحدث بشكل علني مع قادة حماس، والذي يقف خلفهم بحزم».

(فرانس برس)

نيجيريا: مقتل 6 أشخاص بهجوم للانفصاليين

قُتل ستة أشخاص على الأقل، بينهم أربعة من عناصر الشرطة، مساء الجمعة، في هجوم لمسلحين في ولاية إيبونيي بجنوب شرق نيجيريا، كما أعلنت الشرطة النيجيرية في بيان، أمس السبت. وقال المتحدث باسم شرطة الولاية جوشوا أوكاندو إن الهجوم وقع عند نقطة تفتيش للشرطة على طريق نووفي على مشارف مدينة أباكاليكي. والمهاجمون الذين لم يتم توقيفهم، كما قال أوكاندو، «أعضاء في حركة الشعوب الأصلية لبيافرا» التي تناضل من أجل إقامة دولة منفصلة لمجموعة الإيغبو العرقية.

(فرانس برس)

زرداري رئيسا لباكستان

انتخب النواب الباكستانيون، أمس السبت، آصف علي زرداري (الصورة)، الرئيس المشارك لحزب الشعب الباكستاني، ليصبح الرئيس الـ14 للدولة الواقعة جنوبي آسيا. وحصل زرداري، مرشح الحكومة الائتلافية، على 255 صوتاً في جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ للانتخابات الرئاسية، من أصل 436 عضواً، في حين حصل محمود خان أشاكزاي على 119 صوتاً، وفقاً لنتائج غير رسمية نقلتها صحيفة «دون» المحلية.

(الأناضول)

تظاهرة في مدريد رفضاً للعفو عن كتالونيين

تجمّع نحو 15 ألف شخص في وسط العاصمة الإسبانية مدريد، أمس السبت، للتعبير عن معارضتهم لقانون العفو عن الانفصاليين الكتالونيين، مطالبين باستقالة رئيس الوزراء بيدرو سانشيز. وحمل متظاهرون لافتة كبيرة عليها صورة لسانشيز بشاربي (الزعيم النازي أدولف) هتلر. وكُتبت على اللافتة عبارة «إسبانيا لم تعد ديمقراطية. بدأت تصبح دكتاتورية» باللغة الانكليزية. وأقرّت لجنة العدل في مجلس النواب قانون العفو عن الكتالونيين، ويُعرض مشروع القانون على مجلس النواب قريباً لتصويت عليه، وفي حال تبنّاه سيُرفع لاحقاً إلى مجلس الشيوخ.

(فرانس برس)

توقيف رجل عصابات فرنسي في المغرب

أعلن وزير الخارجية الفرنسي، جيرالد دارمانان، أمس السبت، أن فيليكس بينغي، القائد المفترض لإحدى عصابات المخدرات الرئيسية في مرسيليا، المتهم بالتسبب بحرب دامية بين تجار المخدرات في ثاني كبرى المدن الفرنسية، أوقف الجمعة في المغرب. وأضاف دارمانان عبر منصة «إكس»: «لقد وُجهت ضربة كبيرة لعصابات المخدرات بفضل تعاوننا مع السلطات المغربية، التي أشكرها».

(فرانس برس)

تقرير

تضييق على المسافرين الفلسطينيين عبر معبر رفح

فرضت السلطات المصرية إجراءات وشروطاً جديدة على الفلسطينيين المضطرين إلى مغادرة قطاع غزة، بمن فيهم المرضى والجرحى، تشتمل على مزيد من التضييق على المسافرين، الذي قد يكون بحسب متابعين مرتبطاً أيضاً بالضغط على حركة «حماس»

سيناء ـ **العربي الجديد**

شهدت الأيام القليلة الماضية تضييقاً من السلطات المصرية على المسافرين الفلسطينيين، خصوصاً فئة الجرحى والمرضى، المضطرين إلى مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح البرّي للعلاج في المستشفيات المصرية. وقال أحد المرضى الذين وصلوا أخيراً إلى مستشفى بئر العبد في محافظة شمال سيناء شرقي مصر، لـ«العربي الجديد»، إن السلطات المصرية فرضت تضييقات على الفلسطينيين المضطرين إلى مغادرة قطاع غزة بمن فيهم المرضى والجرحى، تمثلت في ضرورة أن يحمل المسافر جواز سفر ساري المفعول رغم أن المعبر كان يسهل سفر الفلسطينيين عبر بطاقة الهوية الفلسطينية. ولفت المصدر إلى أن ذلك يحصل في ظلّ فقدان عشرات آلاف الفلسطينيين أوراقهم الثبوتية وفي مقدمتها جوازات السفر، خصوصاً الجرحى الذين قصفت منازلهم ولم يخرجوا منها بشيء.

تضييقات متزايدة

كما تحصل التضييقات في ظل عدم وجود جهاز حكومي فعّال لإصدار جوازات السفر التي كانت في الوضع الطبيعي تصدر من رام الله بالضفة الغربية المحتلة بعد أسبوعين من تقديم طلب الحصول على جواز سفر، وحالياً لا يوجد نقل بريد من غزة إلى الضفة بشكل كامل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي نتيجة إغلاق حاجز بيت حانون شمالي القطاع، بسبب استمرار الحرب الإسرائيلية على القطاع، بحسب المصدر. وأضاف المواطن الفلسطيني، الذي رفض الكشف عن هويته خوفاً من ملاحقة الأمن المصري له وفقاً لكلامه، أن المرضى والجرحى الفلسطينيين كانوا يضطرون إلى اصطحاب من تبقى من أفراد عائلاتهم للسفر باتجاه مصر، ولا سيما في ظل نزوح كل سكان القطاع إلى المناطق الجنوبية، خصوصاً مدينة رفح، وعدم وجود أماكن إيواء للعائلات فيها، إلا أن السلطات المصرية تراجعت عن هذه التسهيلات، ولم تعد تسمح باصطحاب الأطفال، وكذلك لا تسمح بمغادرة مرافق واحد مع مريض أو جريح إلا إذا كان حاملاً جواز سفر ساري المفعول. وعن ظروف معاملة المرضى والجرحى في المستشفيات، قال المواطن الفلسطيني إن هناك تشديدات متزايدة داخل المستشفيات على الفلسطينيين، إذ لا يسمح لهم بالتحرك خارج أسوار المستشفى، حتى لو كان ذلك لشراء احتياجات أساسية في ظل تراجع الخدمات المقدمة لهم، ولا سيما الأغراض الشخصية التي يحتاجون إليها بعد مغادرتهم قطاع غزة من دون أي متعلقات شخصية. وكانت السلطات المصرية قد أعلنت، مع بداية الحرب على قطاع غزة في أكتوبر الماضي، فتح المعبر دائماً أمام سفر الجرحى والمرضى الفلسطينيين للعلاج في المستشفيات المصرية أو خارج مصر وفق ما تسمح به الدول التي استعدت لاستقبالهم. وسجّلت مغادرة مئات الجرحى والمرضى ومن لا يملكون جوازات سفر، مراعاة للظروف الراهنة في القطاع.

من جهته، كشف مصدر أمني مسؤول في معبر رفح البري، لـ«العربي الجديد»، أن تعليمات جديدة بخصوص سفر المرضى والجرحى الفلسطينيين صدرت عن الإدارة الجديدة التي تسلمت مهمة إدارة معبر رفح قبل أسابيع. وأوضح أن التعليمات تنص على أن «أي مرافق لجريح أو مريض واسمه في كشف السفر ولا يحمل جواز سفر سيُرجّع من الجانب المصري، وتُمنع إضافة أي مرافق مع المريض أو الجريح لا يوجد له اسم في الكشف حتى لو كان طفلاً، فيما يمنع اصطحاب الأطفال مع المرافقين والمرضى والجرحى».

شروط مشددة للسفر

وأشار المصدر الأمني إلى أن الإجراءات الجديدة تشمل منع سفر المواطنين العاديين على الهوية الفلسطينية، ويجب التسجيل للسفر من خلال جواز السفر الفلسطيني حتى الذين يسجلون عبر شركة «هلا» السياحية ويدفعون مبالغ مالية مقابل ذلك. وأوضح أن بعض القرارات التي تخص المسافرين عبر شركة «هلا» بأنه لا يُقبل التسجيل بشهادة الميلاد المصرية في حال عدم وجود بطاقة مصرية أو جواز سفر مصري، ويُتعامل مع حملة شهادات الميلاد بسعر المسافر الفلسطيني البالغ 5 آلاف دولار للبالغ وتحت سن 14 سنة 2500 دولار، حتى لو كان عمره يوماً واحداً. وبيّن أن التسجيل في شركة «هلا» للسفر بات يتطلب، غير دفع المبالغ المالية في مقر الشركة في القاهرة، أن يملك الراغب في تسجيل أقاربه أو معارفه توكيلاً موثقاً من محام فلسطيني في قطاع غزة مع إثبات ذلك بتصوير بطاقة عضوية المحامي في نقابة المحامين، بالإضافة إلى تصوير فيديو للتوكيل بأن يظهر الشخص الراغب في السفر برفقة المحامي وقراءة نص توكيل مفاده أنه يوكل هذا الشخص بالتسجيل له لدى شركة «هلا» بالنيابة عنهم بذكر أسماء العائلة التي ترغب في السفر وتفاصيل المعلومات الشخصية عنهم واسم الزوجة والأولاد، وكذلك تسجيل مصور للعائلة تقرأ نص التوكيل. وفي التعليق على ذلك، قال المساعد الأسبق لوزير الخارجية المصري عبد الله الأشعل، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن مصر لا تملك سيطرة حقيقية على معبر رفح البرّي وإنما المتحكم الحقيقي فيه هو الاحتلال الإسرائيلي الذي يقرر ما يُفعل في المعبر على كل المستويات، وهذا الأمر ليس مرتبطاً بالنظام الحالي في مصر وإنما كل أنظمة الحكم مصر كانت في هذه الحالة من التبعية، إلا أن سلطات النظام الحالي تجاوزت كل الحدود في اتباع ما يمليه الاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف الأشعل أن «ما نراه من تغيرات في معبر رفح، سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإنها تأتي ضمن سياسات إسرائيلية للضغط أو التنفيس على قطاع غزة، وهذا يعد مساساً بالسيادة المصرية والأمن القومي المصري، فما كان لمصر أن تقبل بتحكم إسرائيل في عدد المسافرين والشاحنات الذين يمرون على معبر رفح لأنه معبر مصري فلسطيني لا وجود إسرائيلياً عليه، إلا أن الاحتلال يتحكم فيه عن بعد من خلال رسم سياسات عمله وإجراءاته».

كما رأى الباحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية عمار فايد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن مصر تتحكم في إجراءات العبور عبر معبر رفح، لكن بالتأكيد هناك تفاهمات أمنية مع الاحتلال، وهناك، بحسب ما رشحت بعض الشهادات، آلية مصرية إسرائيلية للموافقة على هوية المغادرين للسفر أو للعلاج منذ بدء الحرب.

وأكد أن من الصعب الجزم بمعايير التحكم في المعبر بسبب تغير بعض الإجراءات؛ لأن المتداخلين في هذا الأمر أطراف عدة: في الجانب المصري نفسه، هناك الاستخبارات العامة والجيش، وهناك ضغوط حركة «حماس» على مصر، فضلاً عن مطالب الاحتلال الأمنية، وأيضاً تستخدم مصر معبر رفح ورقة ضغط خلال وساطتها للتفاوض مع «حماس»، أي إن الأمر أحياناً، برأيه، يكون لأسباب تنظيمية ترتبط بالترتيبات المصرية لاستقبال جرحى أو نقل مسافرين؛ أو ضغوط إسرائيلية على مصر، أو ضمن سياق عملية التفاوض مع «حماس» ودفعها إلى القبول بالمعروض.

تمثل التضييق في ان يحمل المسافر جواز سفر ساري المفعول

تشديدات متزايدة في المستشفيات المصرية على الفلسطينيين

من معبر رفح، 20 ديسمبر الماضي (علي مصطفى/Getty)

تقرير

برزت «وثيقة المناطق الثلاث» أخيراً في سورية، بهدف توحيد الخطاب الشعبي الجامع ضد النظام السوري، وأيضاً بفعل التظاهرات الرافضة لقوى الأمر الواقع في الشمال السوري وجنوبه، وذلك قبل أيام من الذكرى الـ13 لبدء الثورة السورية، في 15 مارس/آذار الحالي

«وثيقة المناطق الثلاث»

محاولة جديدة لتحريك المشهد السوري

غازي عنّاب . **محمد أمين**

يحاول مثقفون وناشطون سياسيون سوريون معارضون «توحيد الخطاب الجماهيري الوطني المناهض للنظام السوري، ومنع الانجرار نحو الأهداف الانفصالية والتعصبية»، بحسب تعبيرهم، مع اقتراب الذكرى السنوية للثورة السورية في 15 مارس/آذار الحالي، وفي ظل أكثر من حراك شعبي ضد سلطات الأمر الواقع في البلاد. وأطلق هؤلاء المثقفون في مناطق السويداء ودرعا، في الجنوب السوري، وفي ريف حلب الشمالي، أمس الأول الجمعة، مبادرة تحت مسمى «وثيقة المناطق الثلاث»، تنهض على عدة مرتكزات، أبرزها: «تأميم السياسة، أي عدم تسليم القرار العمومي السوري لأي قوة أجنبية، أو دولة أخرى، أو مليشيا، أو جماعات حزبية، أو عصبية، وعدم مصادرة قرار السوريين»، وفق ما جاء في نص المبادرة. والمرتكز الثاني الذي شددت عليه المبادرة هو أن «الحياة، والحرية، والأمان، والكرامة، حقوق مصونة للسوريين كلهم، تقع في مركز تفكير السياسة السورية. وتناهض كل فعل، أو خطاب يدعو إلى الكراهية، أو يروج للقبول بمصادرة الحريات والكرامة ومقايضتهما بالاستقرار». كما أكد القائمون على المبادرة أن «الدولة الوطنية لجميع أبنائها، وليست دولة ملّة، أو طائفة، أو جماعة عرقية، أو حزب، أو تيار سياسي»، مشددين على «رفض العصبيات والتحزبات». وجاء في ختام المرتكزات الأساسية للمناطق الثلاث أن «الثقة هي أداة تأسيس سياسية تؤطر الاجتماع الوطني».

> القريبي: لا جديد في الوثيقة سوى بناء الثقة بين السوريين
>
> اسكيف: الوثيقة تعيد الثورة إلى سردية بناء الدولة

وتشي «وثيقة المناطق الثلاث» بأن السوريين، خصوصاً في الشارع المعارض، يستشعرون مدى الخطر الذي بات يهدد وحدة البلاد، في ظل توزعها على العديد من سلطات الأمر الواقع، إذ يتمركز النظام في جنوب وغرب ووسط سورية، و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في الشمال الشرقي، و«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) وفصائل المعارضة في الشمال والشمال الغربي. وتندرج هذه المبادرة ضمن سلسلة طويلة من المبادرات السياسية التي انبثقت عن الحراك الثوري في سورية والذي بدأ في ربيع عام 2011 وما يزال مستمراً في أغلب مناطق السيطرة للتاريخ من خلال الإعلان عنها في ذكرى استقلال سورية في 8 مارس/آذار 1920».

وما تزال القضية السورية تعاني ركوداً طويلاً في ظل تراجع الاهتمام الإقليمي والدولي، ورفض النظام أي حل سياسي يقوم على تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة وفي المقدمة القرار 2254 الذي تؤكد عليه قوى الثورة والمعارضة السورية داخل البلاد وخارجها.

وأوضح الناشط السياسي نصر أبو نبوت، وهو أحد القائمين على المبادرة، أن «هذه الوثيقة بمثابة إعلان مشترك من ثلاث مناطق لها رمزية وإجماع وطني وأهمية لدى السوريين»، مضيفاً: «فيها استحضار للأسباب دفعت إلى طرح وثيقة المناطق الثلاث «على رأسها توحيد الخطاب في الحراك السلمي في السويداء ودرعا والشمال السوري وفتح باب التنسيق والعمل المشترك»، مضيفاً: النظام يراهن على عزل السويداء حتى وصول الحراك السلمي فيها إلى الإحساس بعدم الجدوى. وتابع: «الهدف الثاني هو القطع على مشاريع الانطواء المحلي والذهاب نحو الحكم الذاتي. وهناك محاولات متنوعة لاستثمار الحراك السلمي في السويداء للدفع نحو استنساخ تجربة الإدارة الذاتية في شمال شرقي سورية، في استعادة لذاكرة التقسيم الذي قام به الانتداب الفرنسي في سورية في عشرينيات القرن الماضي، ومواجهة هذه المشاريع هو أحد أهداف الوثيقة الرئيسية».

كما أوضح أن هناك هدفاً للمبادرة وهو «استعادة السوريين زمام المبادرة خارج الأطر السياسية التي تعاني من ضعف تمثيلها للمجتمع السوري واستفراد الجهات الدولية بالقرار السياسي»، مضيفاً: «هدفنا ألا يُترك مصير السوريين لآخرين». وأشار إلى أن «وثيقة المناطق الثلاث تنطلق من المجتمع الأهلي (أبناء هذه المناطق) وليس من التنظيمات السياسية، وهو ما يعكس بحق إرادة شعبية يمكن البناء عليها»، معتبراً أن الوثيقة ستكون نقطة ارتكاز جديدة في الحراك السلمي الذي لا يزال حياً في هذه المناطق الثلاث، من أجل جمع المناطق الأخرى حوله.

وتأتي هذه المبادرة مع اقتراب الذكرى الـ13 للثورة السورية، في 15 مارس الحالي، وفي ظل أكثر من حراك شعبي ضد قوى الأمر الواقع، حيث تشهد السويداء في مناطق النظام احتجاجات مستمرة منذ منتصف العام الماضي، في حين بدأ حراك شعبي مناهض لـ«هيئة تحرير الشام» في شمال غربي البلاد، وهو ما يؤكد أن الأسباب التي فجرت الثورة السورية ما تزال قائمة، بل ازدادت مع تردي الأوضاع المعيشية في كل المناطق السورية.

من جهته، كشف مسؤول الدائرة السياسية لـ«اتحاد ثوار حلب»، هشام اسكيف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ما دفع الاتحاد إلى تبني المبادرة والفكرة «هو أنها تعيد الثورة السورية لأصل شعاراتها ألا وهو (واحد واحد واحد.. الشعب السوري واحد)، أي رفض أي مشاريع سلطوية وكيانات مشبوهة وطارئة وإعادة الثورة السورية إلى سرديتها الأصيلة القائمة على بناء سورية الدولة». وأمل اسكيف أن تُحدث هذه المبادرة فرقاً في المشهد السياسي السوري، مضيفاً: سنكون حاضرين في أي تطوير لهذه الوثيقة كما كنا حاضرين في تبنيها.

أما المحلل السياسي أحمد القربي، فرأى في حديث مع «العربي الجديد»، أن المبادرة «حاولت في النقاط التي حددتها التركيز على المبادئ الوطنية الجامعة والتي ليست محل خلاف بين السوريين». وتابع: «غالبية الوثائق التي صدرت في الثورة بدءاً من البرنامج السياسي للمجلس الوطني، مروراً بالرؤية السياسية لائتلاف قوى الثورة والمعارضة، ووثائق هيئة التنسيق الوطنية، وصولاً إلى بيان رياض 1 ورياض 2، كلها تتقاطع بشكل أو بآخر مع مبادرة المناطق الثلاث، خصوصاً رفض التقسيم ورفض التدخل الخارجي، واعتماد آليات الحوار والعمل المشترك».

واعتبر القربي أنه في المضمون «لا جديد في وثيقة المناطق الثلاث سوى بناء الثقة بين السوريين، وهذه نقطة مهمة تحسب للمبادرة»، مضيفاً: «من حيث الشكل تلاوة البيان من جنوب سورية وشمالها نقطة إيجابية ولأول مرة تحدث في الثورة، وهذا أول تناغم وتوافق على المشتركات بين الجنوب والشمال». ولكن القربي أشار إلى أن المبادرة «جاءت خالية من برنامج عمل»، مضيفاً أنه «كان من المفترض طرح خطوات عملية وسبل للوصول إلى الأهداف التي يتفق عليها السوريون». وتساءل القربي: «أين إدلب وحلب ودمشق وشرق سورية من المبادرة؟ كان من المفترض أن تكون هذه المبادرة شاملة لكل المناطق السورية». وتوقع حصول مساع من قبل جهات شعبية ونقابية من أجل توسيعها لتشمل مناطق أخرى، خصوصاً في الشمال الغربي والشمال الشرقي، لتكون محل توافق في كل المناطق السورية، مضيفاً: «لن ترى المبادرة النور طبعاً في مناطق النظام في دمشق وحلب والساحل، لأن هذا النظام يرفض أي مبادرة لحل سياسي للقضية السورية».

من تظاهرات «أدلب ضد تحرير الشام»، الجمعة (العربي الجديد)

ضحايا بانفجار لغم

قُتل 6 أشخاص وجُرح اثنان، أمس السبت، خلال عملية البحث عن الكمأة في بادية محافظة دير الزور، شرقي سورية، بحسب ما كشف الناشط وسام الكيدي، وهو من أبناء ريف محافظة دير الزور. وأوضح الكيدي في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن الضحايا هم من بلدة الشعيطية، وسقطوا إثر انفجار لغم أثناء عملية البحث عن الكمأة، في جبل البشري ضمن بادية دير الزور الغربية الجنوبية، التي يُسيطر عليها النظام السوري، شرقي البلاد.

شرق غرب

أرمينيا تدرس الانضمام للاتحاد الأوروبي

قال وزير الخارجية الأرميني آرارات ميرزويان، أول من أمس الجمعة، إن بلاده تدرس التقدم بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأضاف ميرزويان في مقابلة إعلامية: «تجري مناقشة العديد من الفرص الجديدة إلى حد كبير في أرمينيا هذه الأيام، ولن يكون سراً إذا قلت إن ذلك يشمل العضوية في الاتحاد الأوروبي».
(رويترز)

محادثات بين رئيسي وزراء توفالو وأستراليا

تحدث رئيس الوزراء الجديد لأرخبيل توفالو، فيليتي تيو (الصورة)، أول من أمس الجمعة، للمرة الأولى مع نظيره الأسترالي أنتوني ألبانيزي، وذلك بعد دعوته

إلى إجراء تعديلات على معاهدة أمنية مشتركة. وكانت أستراليا منحت الحق لمواطني توفالو المهدد بالغرق بسبب التغير المناخي، في الحصول على لجوء مناخي والعيش على أراضيها. وكان تيو اعتبر أن الوثيقة تنتقص من سيادة بلاده. ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول في توفالو قوله إن تيو والبانيزي تحدثا عبر الهاتف، دون الكشف عن فحوى الحوار.
(رويترز)

بايدن ينتقد لقاء ترامب وأوربان

انتقد الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الجمعة، منافسه الجمهوري دونالد ترامب، بسبب لقاء الأخير رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، قائلاً إن الأخير يسعى إلى إرساء «ديكتاتورية». وكان أوربان التقى ترامب، الذي وصفه بـ«صديقه العزيز»، أول من أمس، في ولاية فلوريدا الأميركية. وقال بايدن في تجمع انتخابي: «هل تعرفون من يلتقي (ترامب) اليوم في مارالاغو؟ إنه أوربان الذي قال صراحة إنه لا يعتقد أن الديمقراطية ناجحة وبأنه يسعى لإرساء دكتاتورية»، مضيفاً «أرى مستقبلاً ندافع فيه عن الديمقراطية ولا نضعفها».
(فرانس برس)

مقتل 3 جنود أميركيين بسقوط مروحية

لقي 3 جنود أميركيين مصرعهم، أول من أمس الجمعة، إثر سقوط مروحية في ولاية تكساس، بالقرب من الحدود مع المكسيك. وأشار بيان لقيادة القوات الشمالية المشتركة الأميركية، إلى أن المروحية من طراز «بو آتش 72 لاكوتا»، سقطت بالقرب من مدينة ريو غراندي، مؤكداً مقتل جنديين اثنين من الحرس الوطني وآخر من حرس الحدود، وإصابة جندي بجروح حرجة.
(الأناضول)

حملات انتخابية مختصرة لمرشحي الرئاسة في السنغال

بدأ مرشحو الرئاسة في السنغال، أمس السبت، حملات انتخابية مختصرة، بعد يومين من صدور حكم قضائي عن المحكمة الدستورية بأن الانتخابات ستجرى في 24 مارس/آذار

الحالي، منهياً أسابيع من الغموض بشأن مصير الاستحقاق وموعده، بعد محاولة الرئيس ماكي سال (الصورة) تأجيله. ولم يعد أمام إجمالي 19 مرشحا سوى أسبوعين، لحشد الدعم، كما يعني ذلك أن الحملات الانتخابية ستجري خلال شهر رمضان.
(رويترز)

رصد

مجلس الأمن يدعو إلى هدنة رمضان في السودان

انضم مجلس الأمن إلى الجهات الدولية الداعية إلى وقف القتال في السودان خلال شهر رمضان الذي يبدأ الأسبوع المقبل، وذلك في محاولة للضغط على طرفي الحرب في هذا البلد، الجيش وقوات الدعم السريع. لوقف الحرب. وجاء القرار متزامناً مع إعلان الحكومة السودانية، أول من أمس، عن اشتراطات لوقف القتال، في وقت يزداد فيه الوضع الإنساني في السودان تدهوراً جراء الحرب المستمرة منذ حوالي عام. وجاء القرار بعد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، طرفي القتال في السودان إلى هدنة في رمضان.

وتبنى مجلس الأمن القرار 2724 الذي يدعو إلى «الوقف الفوري للأعمال العدائية في السودان خلال رمضان، ويدعو جميع أطراف النزاع إلى البحث عن حلّ مستدام للنزاع من خلال الحوار». وحصل القرار الذي صاغته المملكة المتحدة على تأييد 14 دولة وامتناع روسيا عن التصويت. ويشجع القرار «المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان رمطان لعمامرة على استخدام مساعيه الحميدة مع الأطراف والدول المجاورة لاستكمال وتنسيق جهود السلام الإقليمية».

وأعرب المجلس «عن بالغ القلق إزاء انتشار العنف والحالة الإنسانية الكارثية والمتدهورة في السودان، بما في ذلك ما هو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، لا سيما في إقليم دارفور». كما أعرب «عن القلق إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في النزاع». وقال المجلس إنه «يلاحظ الحاجة إلى تقديم مساعدات إنسانية من دون عوائق عبر الحدود وخطوط التماس إلى دارفور». كما رحّب بـ«خطوة إيجابية بإعلان السلطات السودانية قرارها تيسير وصول المساعدات الإنسانية عبر معبري الطينة والرنك الحدوديين، وعبر النقل الجوي للوصول إلى المطارات السودانية في الفاشر وكادقلي والأبيض».

من جهتها، علّلت نائبة السفير الروسي في الأمم المتحدة انا فستيغنيفا امتناع بلادها عن التصويت، وليس استخدام الفيتو، كي لا يُعرقل تبني النص «لأن الأمر يتعلق بإنقاذ أرواح السودانيين». وقالت: «وحده الحوار بين السودانيين يمكن أن يساعد على تسوية سياسية ودبلوماسية». كما رأت أنه «يجب أن يسهم المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في دعم هذه الجهود من دون أن يفرض قواعده على دولة ذات سيادة». وقالت إن بلادها قدمت اقتراحات على النصّ لم تؤخذ بعين الاعتبار، متهمة الدول الغربية بـ«الكيل بمكيالين، حيث إنها نفسها تعرقل وقف إطلاق النار في قطاع غزة الذي يشهد مجازر بكل معنى الكلمة».

أما نائب السفيرة الأميركية في المنظمة روبرت وود، فرحّب بالقرار مشيراً إلى «أهمية إعلان الحكومة السودانية بشأن تيسير الوصول البري للمساعدات من شمال تشاد وجوبا». والذي حذّر رغم ذلك من أنه «ليس كافياً». ودان وود «بأشد العبارات الفظائع التي ارتكبها طرفا القتال في السودان».

وكانت الحكومة السودانية، ومن خلفها الجيش، قد حدّدت شروطاً لوقف القتال في رمضان، أبرزها انسحاب قوات الدعم السريع من ولايتي الجزيرة وسنار، وسط البلاد، ومن كل المدن التي تقدمت فيها بعد التوقيع على إعلان المبادئ الإنسانية بين طرفي القتال في 11 مايو/أيار 2023. وبحسب الأمم المتحدة، فإن نصف سكان السودان (نحو 25 مليون شخص) يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة، فيما قُتل أكثر من 14 ألف شخص في الحرب منذ 15 إبريل/نيسان الماضي، والأرقام الحقيقية من المتوقع أن تكون أعلى.

مجلس الأمن مجتمعا اول من أمس (فاتح أكتاش/الأناضول)

الحدث

عملية جديدة لملاحقة بقايا «داعش» في ديالى

بغداد . **صفاء الكبيسي**

أعلنت قيادة الجيش العراقي، أمس السبت، انطلاق عملية عسكرية لملاحقة بقايا تنظيم «داعش» في محافظة ديالى، شمال شرقي العاصمة بغداد. ووفقاً لبيان لخلية الإعلام الأمني الحكومية، فإن «المرحلة الثالثة من عملية وعد الحق الثالثة انطلقت فجر اليوم (أمس السبت)، بتخطيط قيادة العمليات المشتركة ومتابعتها وإشرافها وحضور قيادة القوات البرية وهيئات ركن القيادة في محور عمليات ديالى». وأوضح البيان أن «العملية تتم بمشاركة وحدات من الجيش والداخلية والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب، وبإسناد مباشر من القوة الجوية وطيران الجيش وبعض الوحدات الخدمية والسائدة بمؤازرة الجهد الاستخباري لجميع المديريات والوكالات الاستخبارية».

وأضاف البيان أن «العملية تهدف إلى استمرار نهج القيادة في تعقب العناصر الإرهابية ومطاردتها، وإدامة الضغط على هذه المجموعات»، مؤكداً أن «العملية تنفذ بحسب توجيهات رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بديمومة الانتصارات المتلاحقة».

ومن المفترض أن تستهدف العملية جيوباً في المناطق التي تشهد نشاطاً لـ«داعش»، الأولى والثانية، لملاحقة بقايا تنظيم «داعش» بمحافظتي ديالى وكركوك، وقد أكدت تدمير مضافات للتنظيم بضربات جوية. ومطلع الشهر الحالي نفذت قيادة العمليات المشتركة في العراق، عملية عسكرية ضخمة لتعقب بقايا جيوب تنظيم «داعش» وخلاياه في مناطق شمال وغربي البلاد، بإسناد من سلاح الجو، وشملت العملية محافظتي الأنبار وكربلاء، وصولاً إلى منطقة الجزيرة في محافظة نينوى.

وكان رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني قد أصدر توجيهات للقيادات الأمنية، قبل أشهر عدة، للتأهب وإجراء مراجعات شاملة للخطط العسكرية، مشدداً على تغيير التكتيكات العسكرية المتبعة في المناطق التي تشهد نشاطاً لـ«داعش»، واتباع أساليب غير تقليدية للمواجهة، بهدف إضعاف قدرات عناصر التنظيم والحد من حركتهم.

وتواصل القوات العراقية منذ أشهر عدة ما تصفها بعمليات استباقية ضد خلايا ومخاوف من تحركات لهم خلال شهر رمضان». وكشف أن «معلومات دقيقة حددت الجيوب والأوكار، وستتم مهاجمتها براً وجواً». وأكد الضابط، الذي فضّل عدم الكشف عن هويته، أن «العملية ستنهي أي مخططات للتنظيم بتنفيذ أي هجمات في شهر رمضان، وستستمر حتى تحقيق أهدافها»، مشيراً إلى أن «الوضع الأمني في محافظة ديالى عامة يعد مستقراً وجيداً».

ونفذت قيادة الجيش العراقي، في يناير/كانون الثاني الماضي عمليتي «وعد الحق» الأولى والثانية، لملاحقة بقايا تنظيم «داعش» في ديالى. وأوضح الضابط في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «معلومات استخبارية حددت أماكن وأوكاراً للتنظيم في عدد من مناطق المحافظة، إذ إن هناك وجيوب من بقايا تنظيم «داعش»، تنشط في الجانب الشمالي ضمن محافظات صلاح الدين، وكركوك، ونينوى، وأجزاء من ديالى، مستغلة المناطق الجبلية الوعرة للاختفاء والتخفي فيها. وتشهد عموم المحافظات العراقية هدوءاً أمنياً نسبياً مع تراجع هجمات «داعش» التي كانت تستهدف القوات الأمنية والمدنيين، خصوصاً في المحافظات المحررة، ولا سيما بعدما نفذ الجيش، بما في ذلك الطيران، ضربات نوعية ضد التنظيم. وعلى الرغم من ذلك تُبقي الأجهزة الأمنية على تأهبها، مركزة على الجهود الاستخبارية لمحاولة إحباط أي مخطط اعتداء للتنظيم، بالتزامن مع دعوات لإبقاء الضغط الأمني والعسكري، على اعتبار أن الاستقرار الأمني «غير ثابت».

إضاءة

هل نجحت تونس في معركة الإرهاب؟

بعد 8 سنوات على معركة بن قردان في تونس بين «داعش» والقوى الأمنية، اعتبر مراقبون أن البلاد نجحت في السيطرة أمنياً على المسلحين

تونس . **آدم يوسف**

رافق إعلان وزارة الداخلية التونسية، الخميس الماضي، عن سلسلة من النجاحات الأمنية والعمليات الاستباقية، ترحيباً من الخبراء بالتمكن من تفكيك خلايا جماعات مسلحة وتجفيف منابعها، وذلك بمناسبة الذكرى الثامنة لمعركة بن قردان. ووقعت معركة بن قردان على الحدود مع ليبيا، في 7 مارس/آذار 2016، حين هاجمت عناصر من تنظيم «داعش» تكنات عسكرية وأمنية في المدينة، مشتبكة مع قوات الأمن والجيش، وأسفر الهجوم عن مقتل 55 مسلحاً من «داعش» و12 من قوات الأمن و7 مدنيين، في حين أوقف 52 مشتبهاً بهم كانوا ينوون إقامة «إمارة داعشية»، وفق مسؤولين تونسيين.

وكشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية فاكر بوزغاية، لوكالة الأنباء التونسية «تاب»، الخميس الماضي، أنه «تم القضاء على عدد مهم من العناصر الإرهابية، وتقليص أعداد العناصر المتطرفة المتحصنة بالجبال من 117 عنصراً بين سنتي 2014 و2016 إلى 11 عنصراً أوائل عام 2023، تابعين لتنظيم جند الخلافة الموالي لداعش الإرهابي». ونوه بوزغاية بما وصفه بـ«نجاحات مهمة حققتها الوحدات الأمنية والعسكرية المختصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، على غرار تفكيك تنظيم أنصار الشريعة بتونس، وإعلانه تنظيماً إرهابياً مع الكشف عن هيكلته والأطراف المحلية والأجنبية المرتبطة به، إضافة إلى حجز كميات مهمة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات التابعة له في مخبأ في الضاحية الغربية للعاصمة تونس».

وأضاف بوزغاية في السياق نفسه أن «ملف مكافحة الإرهاب في تونس يبقى من الملفات الأمنية، في ظل تواتر معلومات حول وجود تهديدات جدية، وتسجيل أنشطة وتحركات مشبوهة لعناصر متشددة، ومع مواصلة التنظيمات الإرهابية من خلال اذرعها الإعلامية نشر إصدارات سمعية ومرئية تتضمن دعوات تحريضية على تكثيف النشاط الجهادي وتنفيذ عمليات نوعية، إلى جانب ما تمثله العناصر الإرهابية المتحصنة بالمرتفعات الغربية من خطر يستهدف الوحدات الأمنية والعسكرية». وأعلن بوزغاية القضاء على 3 عناصر بارزين تابعين لكتيبة «جند الخلافة في تونس» وحصر تحركاتهم بمرتفعات جبال محافظات وسط البلاد (سيدي بوزيد والقرين)، مع دحر كتيبة «عقبة بن نافع» (الموالية لتنظيم القاعدة) خارج تونس، علاوة على كشف العديد من الخلايا النائمة، أبرزها خلية «طلوت الشامي» الموالية لتنظيم «داعش»، التي كُشفت خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وتوقيف 11 حول هذا الإعلان من وزارة الداخلية، أكد خبير الشؤون الأمنية علي الزرمديني، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أنه «خلال السنوات التي تلت معركة بن قردان، أخذ التصدي للإرهاب في تونس مساراً جديداً، وأصبحت السيطرة أكثر إحكاماً على جميع المستويات، والاستخبارية والتحقيقات والتوقيفات والقضاء على العناصر المتطرفة بمختلف توجهاتها، سواء خلية عقبة بن نافع التي اهتزت واندثرت، أو خلية جند الخلافة التي انكسرت أيضاً». وأفاد الزرمديني أن «هناك عمليات تبعت هذه النجاحات، أهمها عملية المنيهلة التي أثارت زوابع افتراضية زلزلت الجماعات المسلحة، وتعتبر مؤشر انكسار حقيقي لهذه الجماعات الإرهابية».

> علي الزرمديني: النجاح يتمثل في اجتثاث منابع الإرهاب

وأضاف أنه «بعد المعارك الميدانية المباشرة، كانت هناك متابعات تتمثل في القضاء على العناصر المتحصنة في الجبال والكشف عن الخلايا النائمة المزروعة في مختلف المدن التونسية، وكذلك في توقيف العديد من العناصر المتسللة أو الفارة من بؤر التوتر. وكل ذلك مثّل نجاحات حقيقية في التصدي للإرهاب ومقاومته».

وشدّد الخبير الأمني على أن «النجاح يتمثل أيضاً في اجتثاث منابع الإرهاب التي تغذيه، وأهمها التهريب ومصادر التمويل عموماً، وفضلاً عن ذلك، فإن حرفية التحقيقات والأبحاث والاستخبارات أوصلت إلى عناصر ارتباطها بما وراء الحدود وكلها نجاحات تحسب للعناصر الأمنية وتجعل تونس تعيش في أمان». وحذّر الزرمديني من أن «الإرهاب يتولد ويتطور رغم النجاحات، فهناك دائماً محاولات لإحياء عناصر من جديد يمكن أن تؤدي إلى فعل إرهابي، لأن الإرهاب ما زال قائماً في محيطنا الإقليمي»، مؤكداً «ما جاء على لسان المتحدث باسم الداخلية من وجود فلول في الدائرة القريبة». واعتبر أن «هناك فلولاً في الجزائر وليبيا، وهناك عناصر متجددة لإعادة الروح والحياة للجماعات المسلحة في الساحل الأفريقي وفي الغرب الأفريقي وفي وسط آسيا، وتعدّ من أكبر بؤر الإرهاب». واعتبر الزرمديني أن «العنصر التونسي المتشدد يتفاعل مع عناصر من دول أخرى، وقد يحاول التسلل أو القيام بعمل إرهابي في البلاد».

وفي سياق متصل، أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، الأربعاء الماضي، انطلاق العمل بالنسخة المحدثة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب (2023-2027)، وذلك تزامناً مع الذكرى الثامنة لمعركة بن قردان. وتوفر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب 2023-2027، وفق ملخص، إطاراً مرجعياً لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تحصين المجتمع التونسي من العنف وتعزيز مناعة الدولة، وتأمين مصالحها الداخلية والخارجية من الإرهاب والتخفيف من تداعياته ومعالجة آثاره. وتؤكد الاستراتيجية المحدثة، في هذا الشأن، نشر ثقافة دينية تنويرية تقوم على الوسطية والاعتدال، وتنويع المقاربة التربوية الداعمة لثقافة الحوار والمواطنة والحق في الاختلاف ودعم إمكانيات الشباب، وتثمين المبادرات الشبابية المساهمة في الوقاية من التطرف العنيف.

الأمن التونسي في معركة بن قردان، مارس 2016 (تسنيم نصري/الأناضول)

مع تدهور الوضع في هايتي بفعل تنامي نفوذ العصابات إلى درجة أنها أرغمت رئيس الوزراء آرييل هنري على البقاء خارج البلاد، تبدو الفرصة مؤاتية لها للتمدد في العاصمة بور أو برنس وخارجها، والسعي إلى تحقيق الاستقلالية عن الأحزاب. وتملك العصابات ما يكفي من العتاد لترجمة تفوقها على الشرعية

صراع نفوذ يهدد بحرب أهلية

جولة داخل عصابات هايتي

- **تتنافس عصابتا «جي 9» و«جي بيب» على بور أو برنس وحصلت بعض العصابات على رصاصات خارقة للدروع وطائرات من دون طيار**
- **ترفض الولايات المتحدة التدخل العسكري المباشر رغم احتلالها البلاد لنحو 19 عاماً بين عامي 1915 و1934**

في أحد شوارع بور أو برنس، الخميس الماضي (أوديلين جوزيف/أسوشييتد برس)

عادت أزمة هايتي إلى الواجهة في الأيام الأخيرة، إثر تفاقم الفوضى فيها، بفعل تشابك مسارات عدة، بدءاً من تراجع رئيس الوزراء آرييل هنري عن مغادرته منصبه في فبراير/شباط الماضي، واتفاقه على تقاسم السلطة مع المعارضة حتى إجراء انتخابات جديدة لم يتم تحديد موعدها، مروراً بشنّ العصابات حرباً ضده، وصولاً إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مع بروز شبح المجاعة في الأفق. وفرّ 15 ألف شخص على الأقل من أجزاء من العاصمة بور أو برنس الأكثر تضرراً، في حين حذّر مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، الأربعاء الماضي، من أن الوضع «لم يعد يحتمل» مع مقتل 1193 شخصاً جراء عنف العصابات.

ومع أن عدم احترام هنري للاستحقاق الدستوري أدى إلى نشر المزيد من الاضطرابات في البلاد، غير أن العصابات في الأساس لم تكن تنتظر خطوة سياسية للتحرك، إذ إنها سيطرت على أجزاء واسعة من بور أو برنس، منذ سنوات طويلة، لكن نفوذها تنامى بعد اغتيال الرئيس جوفينيل موين، في يوليو/تموز 2021. ويتولى هنري السلطة منذ اغتيال موين. وفي ظل الاضطرابات الأخيرة، لم يعد بإمكان هنري العودة إلى بلاده، فعلق في بورتوريكو. وكان هنري في زيارة إلى كينيا لطلب نشر بعثة شرطة متعددة الجنسيات مدعومة من الأمم المتحدة، وفق القرار 2699، من أجل المساعدة على إعادة الاستقرار في بلاده عندما بدأت محاولة إطاحته.

وقامت العصابات المسلحة التي تسيطر على مساحات واسعة من هايتي بعمليات تخريب لإطاحة هنري أخيراً، وهاجمت المطار والسجون ومراكز الشرطة وهددت بحرب أهلية واسعة النطاق. ومددت حكومة هايتي حالة الطوارئ لمدة شهر واحد في غرب البلاد، بما في ذلك العاصمة، إثر فرار آلاف السجناء من سجنين قبل أيام وانضمامهم إلى صفوف العصابات.

وسعت أطراف دولية وإقليمية لاحتواء الأزمة الجديدة في هايتي، فأفاد بريان نيكولز مساعد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لشؤون النصف الغربي للعالم، بأن بلينكن أجرى محادثة، الخميس الماضي، مع هنري وحضّه على تنظيم انتقال سياسي «عاجل» للسلطة. وأشار نيكولز إلى أن بلينكن أجرى محادثة أيضاً مع رئيس غويانا، عرفان علي، الذي يترأس التكتل الإقليمي الكاريبي «كاريكوم»، تناولت «الدبلوماسية المكثفة» للمجموعة الاقتصادية لمعالجة الأزمة في هايتي.

وأعرب مجلس الأمن الدولي، الأربعاء الماضي، عن قلقه إزاء تدهور الوضع في هايتي، في حين طالب بعض أعضائه بنشر بعثة أممية هناك في أسرع وقت ممكن. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى تقديم دعم مالي عاجل لبعثة الشرطة متعددة الجنسيات، مشيراً إلى «الوضع الأمني المتدهور سريعاً». وبعد تأخر استمر أشهراً، أعطى مجلس الأمن الدولي الضوء الأخضر في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي لبعثة شرطة متعددة الجنسيات تقودها كينيا. لكن المحاكم الكينية عطّلت نشر القوة، علماً أن نيروبي وقّعت على اتفاق ثنائي مع بور أو برنس أخيراً بشأن البعثة، لكنه لم يتضمن موعداً محدداً لبدء عملها.

وفي ظل محدودية الخيارات الأميركية في هايتي، دعت واشنطن هنري إلى «تسريع» عملية الانتقال السياسي في البلاد وتنظيم انتخابات، لكن من دون حضّه على الاستقالة. مع العلم أن للولايات المتحدة تاريخاً كبيراً في هايتي، خصوصاً اجتياحها والسيطرة عليها بين عامي 1915 و1934، ثم في العام 1994 نشرت 25 ألف جندي لدعم الرئيس، الكاهن جان برتران أريستيد، فأفشلت محاولة لإطاحته، لكن الخيارات المتاحة حالياً أمام الأميركيين لا تتجاوز مطلب «تشكيل قوة متعددة الجنسيات» لضبط أمن هايتي، مستبعدة احتمالات التدخل العسكري المباشر. حتى إنّ، ووفقاً لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، الرئيس جو بايدن، تحدث عن هايتي عام 1994، حين كان عضواً في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وفي حينه، قال السيناتور بايدن، في مقابلة تلفزيونية ضمن برنامج «تشارلي روز»، إن «التأثير المباشر لمشكلات هايتي على الولايات المتحدة تمحور حول ارتفاع عدد المهاجرين الهايتيين»، مضيفاً أنه «إذا غرقت هايتي بهدوء في منطقة البحر الكاريبي، أو ارتفعت 300 قدم (نحو 91 متراً)، فلن يكون لذلك تأثير مهم على مصالحنا».

لذلك، تتمسك واشنطن بـ«عملية الانتقال السياسي»، المطلب الرئيسي لزعيم عصابة «جي 9» جيمي شيريزييه الملقب بـ«باربكيو» (أي الشواء). وحذر شيريزييه، الثلاثاء الماضي، من أن الفوضى الحالية ستؤدي إلى حرب أهلية وحمام دم إلا إذا استقال رئيس الوزراء. ورجل العصابات شيريزييه ليس غريباً عن ضفتي القانون والنظام، إذ كان ضابط شرطة في السابق، وكان مقرّباً من مويز لفترة، قبل الانفكاك عنه. وتشابك المصالح بين العصابات والسياسيين في هايتي ليس جديداً، لكونه انبثق من عهد ديكتاتورية آل دوفالييه: الأب فرانسوا، المعروف بـ«بابا دوك»، والابن جان كلود. حكم الأول هايتي بين عامي 1957 و1971، والثاني بين عامي 1971 و1986. وفي عهد دوفالييه الأب، تمّ إضعاف الجيش، مع إنشائه مليشيا «تونتون ماكوت»، التي استخدمها لتصفية معارضيه السياسيين. وواصل ابنه مسار والده، لدرجة أن ما بين 40 و60 ألف هايتي قُتلوا في العهدين. وغادر الابن البلاد عام 1986 إلى فرنسا، بعد تظاهرات عمّتها، وفي ظلّ ضغوط أميركية. سقطت عائلة دوفالييه، لكن مليشيا «تونتون ماكوت» استمرت في العمل، مانعة إجراء انتخابات كانت مقررة عام 1987، قبل إرجائها إلى عام 1988.

واستنسخت جماعات مسلحة وسياسيون نموذج «تونتون ماكوت»، ما دفع إلى إنشاء المزيد من العصابات، خصوصاً بعدما أضعف أريستيد جيش هايتي في العام 1994، خشيةً من حصول انقلاب ضده. ملأت العصابات الفراغ الأمني، وصولاً إلى تكريس قدرتها على الإمساك بمفاصل الحياة في البلاد، من طاقة ونفط وسلاسل توريد.

وبحسب موقع «وورلد إذ وان نيوز» (دبليو آي أو أن)، فإن شيريزييه، الشرطي، متورط في مذابح متعددة، بما فيها تلك التي أدت إلى مقتل أكثر من 70 شخصاً في العام 2018 بعد إشعال النار في أكثر من 400 منزل في حي لا سالين في العاصمة، وفقاً للأمم المتحدة. وشيريزييه من منطقة ديلما في بور أو برنس، وتمكن في العام 2020 من توحيد 9 عصابات في منطقة العاصمة، تحت راية تحالف «جي 9».

وتصدّر التحالف عناوين الصحف الدولية بعدما سيطر على ميناء الوقود الرئيسي في هايتي، في أعقاب اغتيال موين في العام 2021، في خطوة أدت إلى توقف النقل وفقدان المستشفيات لإمدادات الطاقة، وعلى الرغم من انتهاء السيطرة بعد أكثر من شهر، أعلن شيريزييه بهذا العمل، وجوده الميداني في هايتي. وتعجّ هايتي بالعصابات، ومنها «جي 9» العاملة في ديلما وبيتيون فيي وأجزاء من حي كارفور في العاصمة. وذكر الموقع أن «جي 9» تضمّ جنوداً وشرطيين سابقين، وبعدما كانت مهادنة لهنري، فإنها نأت بنفسها عنه، وصولاً إلى الانقلاب عليه. وتسعى العصابة إلى تشكيل تحالف على امتداد البلاد، تحت اسم «جي 20»، على أن تعمل مستقلة عن السياسيين. وتُظهر هذه خطوة المخاوف من انتقال هايتي إلى مستوى جديد من تطور العصابات، فبدلاً من أن تبقى تلك الجماعات المسلّحة تحت إمرة «صاحب الأموال» من سياسيين، موالين ومعارضين، ورجال أعمال، فإن إنشاء مناطق نفوذها الخاصة، يجعلها «صانعة الطبقة السياسية» في البلاد. ومن العصابات أيضاً، تبرز عصابة «ديلما 6»، وهي جزء من «جي 9»، وأنشأها شيريزييه. وهناك أيضاً عصابة «باز بيلات»، التي تضمّ جنوداً سابقين عملوا في وحدة «سوات» الخاصة، نخبة الشرطة الهايتية.

غير أن لـ«جي 9» منافس كبير، هو عصابة «جي بيب»، التي تأسست رداً على تشكيل «جي 9»، ويقودها جان بيار غابريال، المعروف بـ«تي غابريال». وترتبط العصابة بعلاقات مع سياسيين معارضين ورجال أعمال هايتيين، ولا تعنيها استقلالية قرارها، بل استمرارية تدفق الأموال من الجهات السياسية المعارضة، لوقف صعود «جي 9». من جهتها، فإن عصابة «400 ماووزو»، وهي الأكبر عدداً في هايتي، قد تحالفت مع «جي بيب»، استناداً إلى كونها مرتبطة أيضاً بعلاقات مع معارضين هايتيين.

ومن العصابات العاملة في هايتي أيضاً، وإن كان نفوذها محدوداً قياساً على العصابات الكبرى، فهي «باز كراش ديف»، و«نان تي بوا»، و«سيمون بيلي»، و«باز نان شابون، واف جيريمي»، و«نان بوسطن»، و«بيليكو»، و«نان بروكلين»، و«تيتانفين»، و«باز 5 سيغوند»، و«كانان»، و«فياج دو ديو».

وأدى صراع النفوذ بين العصابات، خصوصاً بعد عقد التحالفات الجديدة في السنوات الأخيرة، إلى تراجع قدرة الشرعية في ضبطها من جهة، وارتفاع وتيرة حرب العصابات من جهة أخرى. وفي رواية إيطالية، بنسخة هايتية، عملت العصابات على تنظيم سلسلة اغتيالات لمنافسين، وصولاً إلى مقتل أستاذ الرياضيات، زعيم عصابة «بيليكو»، إيسكا أندريس، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في ضربة مؤلمة لتحالف «جي 9»، إذ صعّدت «جي بيب» من هجماتها على «جي 9» في العاصمة، رغم أنه لم يُكشف عن قتَلة أندريس بعد. وفي غياب أي قوة دولية أو وطنية، ظهرت حركة أهلية مسلحة، باسم «بوا كالي»، بهدف ردع العصابات وحماية المدنيين، لكنها لم تستمر طويلاً.

وحول إمكانات العصابات، كشف تقرير لخبراء من الأمم المتحدة، في سبتمبر/ أيلول الماضي، أن نحو 200 عصابة في هايتي تعمل في البلاد. وأوضح التقرير أن عناصر العصابات «يستخدمون العنف المسلح بأسلحة نارية متطورة، للسيطرة على الأحياء والتأثير عليها والانخراط في أنشطة غير قانونية». وتشمل جرائمهم، بحسب التقرير: «تهريب المخدرات والأسلحة والابتزاز والخطف والقتل والعنف الجنسي وخطف الشاحنات»، مشيراً إلى أن «العصابات تسيطر على نحو 80 في المائة من أراضي العاصمة، وانقسمت إلى تحالفين رئيسيين هما جي 9 وجي بيب».

وحذّر خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم من أن «العصابات تعزز ترساناتها بأسلحة أكثر تطوراً، وقوتها النارية تتجاوز قوة الشرطة الوطنية الهايتية». وفي حين أن المسدسات والبنادق نصف الآلية لا تزال الأدوات المفضلة للعصابات، لاحظ الخبراء ظهور المدافع الرشاشة الخفيفة والرصاص الخارق للدروع، حتى إن بعض العصابات عززت ميزتها التكتيكية من خلال تجنيد جنود وضباط شرطة سابقين، في حين حصلت عصابات أخرى على طائرات من دون طيار للتعرف على ضحايا الخطف ومراقبة مناطق نفوذها.

وأضاف التقرير أن «الابتزاز هو المصدر الرئيسي لإيرادات العصابات، مع خضوع الشركات لابتزازات الحماية الكلاسيكية والضرائب المفروضة على السيارات التي تستخدم الطرق التي تسيطر عليها الفصائل الإجرامية». ونقلت وكالة «فرانس برس»، عن منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في هايتي أولريكا ريتشاردسون قولها إنه «للدخول أو الخروج من بور أو برنس، لا يمكنك ركوب السيارة والذهاب بحرية إلى أجزاء أخرى من البلاد». كما شهدت البلاد، بحسب التقرير الأممي، ارتفاعاً في الاتجار بالأسلحة منذ عام 2021، إذ يُحصَل على الأسلحة في الأساس من الولايات المتحدة، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

انقلابي سابق ينوي الترشح للرئاسة

طالب قائد الشرطة السابق، غي فيليب (الصورة)، الذي شارك في انقلاب عام 2004 في هايتي، وعاد إليها العام الماضي بعد أن قضى عقوبة بالسجن في الولايات المتحدة، باستقالة رئيس الوزراء آرييل هنري. وقال فيليب، مساء أول من أمس الجمعة، إنه يريد أن يصبح رئيساً للبلاد. وأضاف في حديثٍ لوكالة «رويترز»، «كنت عضواً في مجلس الشيوخ... سأترشح مرة أخرى للانتخابات... إذا آمن شعبي بي، سأكون قائدهم».

تسهيل اللجوء إلى الولايات المتحدة

كشفت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، مساء أول من أمس الجمعة، أن القاضي الفيدرالي درو بي. تيبتون، رفض طعناً من 20 ولاية يقودها جمهوريون، ومنها تكساس، لوقف العمل ببرنامج وضعته إدارة الرئيس جو بايدن، لاستقبال 30 ألف لاجئ شهرياً، من هايتي وكوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، في عام 2022. واستفاد 138 ألف هايتي من البرنامج منذ إطلاقه. وجاء القرار في وقتٍ تشهد فيه هايتي تفاقماً في أعمال العنف.

تشديد حدودي لجمهورية الدومينيكان

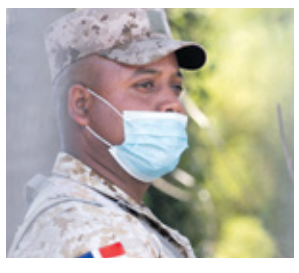

أقفلت سلطات جمهورية الدومينيكان حدودها مع هايتي في سبتمبر/ أيلول الماضي، ومع أن الإقفال ناجم عن خلاف نهري بين البلدين، ارتبط أيضاً مع تفاقم العنف في هايتي. ومنعت الدومينيكان أيضاً تسيير رحلات جوية إلى بور أو برنس. ويتقاسم الجاران جزيرة هيسبانيولا، وهي واحدة من جزيرتين تتقاسمها دولتان. والجزيرة الأخرى هي سان مارتن التي تتقاسمها فرنسا وهولندا، وتقع أيضاً في البحر الكاريبي.